15 years international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 425

ISSN 2318-9118 يوليو/تموز 2019

هل أنتم قلقون من تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الوظائف؟ إذن عليكم بالاستثمار في تنمية المهارات وفي التدريب!

تيري ماكينلي، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن

نحن نعيش في الثورة الصناعية الثالثة - "الثورة الرقمية" - منذ عام 1980 ولكن يبدو أن الثورة الصناعية الرابعة (المدفوعة بشكل رئيسي بالروبوتات والذكاء الاصطناعي) تقترب تجاهنا بسرعة كبيرة.

ما هو التأثير المحتمل لهذة الثورة على الوظائف والدخل وعدم المساواة الاقتصادية؟ والأهم من ذلك، ما الذي يمكن أن نفعله لتجنب الاثار السلبية لهذة الثورة؟ في هذا الملخص نركز على الآثار العملية لهذه الثورة على برامج الحماية الاجتماعية.

حتى الآن ركزت الاستجابات الخاصة بالحماية الاجتماعية على زيادة التحويلات النقدية وخاصة عبر تقديم دخول أساسية للفقراء. ولكن حتى لو تم تعيين قيمة لهذة التحويلات متوافقة بشكل صارم مع خط الفقر في بلد معين فستظل التحويلات النقدية خياراً مكلفاً للغاية ولن يكون لهذة التحويلات أي تأثير على إعادة توزيع الثروات: وسيستفيد منها من هم في وضع أفضل اقتصادياً ومن هم في الطبقة الوسطى بقدر استفادة الفقراء.

والأهم من ذلك هل يمكن للدخل الأساسي أن يحل بالفعل أي مشاكل طويلة الأجل مثل البطالة الواسعة الانتشار التي يتم توقعها حالياً كنتيجة للثورة الصناعية الرابعة؟ نحن لا نعتقد ذلك ونعتقد أنه من الضروري وضع التدخلات التي تهدف إلى تطوير المهارات وتقديم التدريب على قائمة الأولويات. وفي الوقت الراهن يعد هذا البعد بعداً مهملاً في تدخلات الحماية الاجتماعية.

تنمية المهارات والتدريب في آسيا

في عام 2016 فوض بنك التنمية الآسيوي دراسة تغطي 25 دولة آسيوية لتحديث تقديرات مؤشرات الحماية الاجتماعية (بنك التنمية الآسيوية 2016). وينقسم المؤشر الكلي حسب الدراسة إلى ثلاث فئات رئيسية: التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية وبرامج سوق العمل.

وفي تلك السنة كان التأمين الاجتماعي يمثل 73 في المائة من جميع أشكال الحماية الاجتماعية، في حين شكلت المساعدة الاجتماعية 24 في المائة وشكلت برامج سوق العمل النسبة المتبقية البالغة 3 في المائة فقط. وكانت هذه ال 3 بالمائة مقسمة بين برامج النقد مقابل العمل وبرامج تنمية المهارات والتدريب. ومن المثير للدهشة أن تدخلات تنمية المهارات والتدريب لم تمثل سوى 1 في المائة من جميع أشكال تدخلات الحماية الاجتماعية.

في مناطق أخرى وكذلك في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية يبدو أن هذا الإهمال الواضح للتدخلات القائمة على التدريب وتنمية المهارات منتشر على نطاق واسع. لماذا يتم تهميش تنمية المهارات والتدريب؟ وعندما يُنظر إلى هذا الإهمال الملحوظ على خلفية توقع إزاحة الكثير من الوظائف في ظل الثورة الصناعية الرابعة فقد يصبح هذا الأمر مقلقاً للغاية.

التوقعات الحالية

قام معهد ماكينزي (2017) مؤخرًا بالكثير من الاعمال لتقييم التأثير المحتمل للثورة الصناعية الرابعة. ويتوقع معهد مكاينزى بانه بحلول عام 2030 ستتاثر وظائف 14 في المائة من القوى العاملة العالمية (اي ما يقرب من نصف مليار عامل) وعام 2030 ليس ببعيد (ويسمى هذا السيناريو، سيناريو "نقطة المنتصف" وبعد سيناريو متوازناً فلا هو أكثر السيناريوهات تشاؤماً ولا هو أكثرها تفاؤلاً).

ومن المرجح أن يكون التأثير أقوى في الاقتصادات المتقدمة عنه في الاقتصادات الناشئة والنامية. ومع ذلك لا يزال ماكينزي يتوقع انه على سبيل المثال قد تتأثر وظائف 13 في المائة من العمال في الصين و10 في المائة من العمال في المكسيك. وترتفع هذه النسب المئوية المتوقعة إلى حوالي 26 في المائة في اليابان و23 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبغض النظر عن مقدار الوقت المخصص لمناقشة قضايا الحجم والتوقيت الخاصة بهذة التأثيرات فإن الثابت أن هذه التوقعات تشير إلى أن العديد من العمال في جميع أنحاء العالم ربما سيحتاجون إلى البحث عن وظائف جديدة في وقت قريب نسبياً، بالإضافة إلى احتمالية اضطرارهم إلى تطوير مهارات جديدة وإلا فسيكونون عاطلين عن العمل - وليس فقط على المدى القصير.

وبالتالي، تواجه برامج الحماية الاجتماعية خياراً استراتيجياً رئيسياً. هل يصح ان تعامل تلك البرامج الناس في المقام الأول كمستفيدين شرعيين - ولكنهم سلبيون بشكل أساسي – عن طريق حصولهم على دخل من هذه البرامج؟ أم انه من الأفضل مساعدة المستفيدين على توسيع وتعزيز قدراتهم البشرية؟ نحن نؤمن بأن النهج الأخير الذي يركز على التنمية البشرية هو الحل الأفضل لمواجهة هذا التحدي طويل الأجل. وإذا تم اختيار هذا الخيار فسنحتاج إلى توسيع نطاق الأشكال المختلفة من تدخلات تنمية المهارات والتدريب.

الجدول 1

برامج الحماية الاجتماعية في آسيا (2016)

نوع البرنامج	النسبة المئوية من المجموع
التأمينات الاجتماعية	73
مساعدة اجتماعية	24
برامج سوق العمل	3
- النقد مقابل العمل	2
- تنمية المهارات والتدريب	1

المراجع:

ADB. 2016. The Social Protection Indicator: Assessing Results for Asia. Manila: Asian Development Bank.

McKinsey Global Institute. 2017. Jobs Lost, Jobs Gained: Workforce Transitions in a Time of Automation. New York: McKinsey & Company.

الآراء الواردة هنا هى آراء الكتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org
+55 61 2105 5000